

المحكمة

هذا هو ما ورد في محضر الجلسة رقم ١٨٠٠٨/١٠٣
التي أقيمت في المحكمة الابتدائية بـ (١٨/١٠٣) بتاريخ ١٠/١٠/٢٠٠٨
في جلسة علنية بحضور المدعي والمدعى عليه والنيابة العامة
والقاضي المحترم القاضي بـ (١٨/١٠٣) بتاريخ ١٠/١٠/٢٠٠٨
في جلسة علنية بحضور المدعي والمدعى عليه والنيابة العامة
والقاضي المحترم القاضي بـ (١٨/١٠٣) بتاريخ ١٠/١٠/٢٠٠٨
في جلسة علنية بحضور المدعي والمدعى عليه والنيابة العامة
والقاضي المحترم القاضي بـ (١٨/١٠٣) بتاريخ ١٠/١٠/٢٠٠٨

المحكمة

المحكمة

في الجلسة رقم ١٨٠٠٨/١٠٣ بتاريخ ١٠/١٠/٢٠٠٨

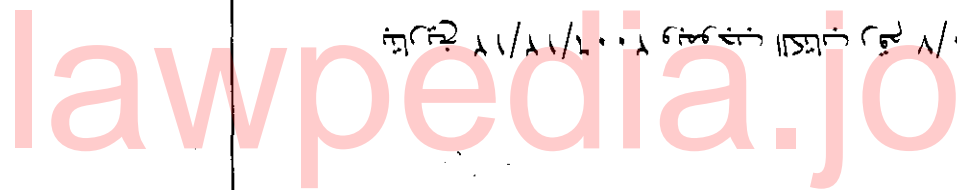
في الجلسة رقم ١٨٠٠٨/١٠٣ بتاريخ ١٠/١٠/٢٠٠٨

في الجلسة رقم ١٨٠٠٨/١٠٣ بتاريخ ١٠/١٠/٢٠٠٨

في الجلسة رقم ١٨٠٠٨/١٠٣ بتاريخ ١٠/١٠/٢٠٠٨

في الجلسة رقم ١٨٠٠٨/١٠٣ بتاريخ ١٠/١٠/٢٠٠٨

في الجلسة رقم ١٨٠٠٨/١٠٣ بتاريخ ١٠/١٠/٢٠٠٨



المحكمة

المحكمة

المحكمة

المحكمة

المحكمة

المحكمة

المحكمة

المحكمة

المحكمة

١٨/١٠/٢٠٠٨

المحكمة

المحكمة

المحكمة

٢. أخطأت محكمة بداية جزاء الزرقاء بقرارها الصادر في القضية رقم (٢٠٠٦/٥٤٢) لعدم إسقاط المشتكي حقه القاضى بعدم وقف تنفيذ العقوبة بحق الظنين الشخصي رغم أن إسقاط الحق الشخصي يعتبر من الأسباب المخففة التقديرية ووقف ما هو مستفاد من نص المادة (١٠٠) من قانون العقوبات ولا يدخل ضمن الحالات التي تبرر وقف تنفيذ العقوبة المنصوص عليها بالمادة (٥٤ مكرر) من ذات القانون وهي التي تكون الاعتقاد لدى محكمة الموضوع من خلال أخلاق المحكوم عليه أو ماضيه أو سنه أو الظروف التي ارتكب فيها الجريمة بأنه لن يعود الى مخالفة القانون (تمييز جزاء رقم ٢٠٠٥/١٤٦٦ الصادر بتاريخ ٢٩/٢/٢٠٠٥).

٣. أخطأت محكمة استئناف عمان بقرارها الصادر في القضية رقم (٢٠٠٤/١٢٥٠) القاضي برد الاستئناف الذي تقدمت به النيابة العامة رغم أن إدانة الظنين بلال الحسين من قبل محكمة بداية الجزاء بمخالفة عدم إعطاء أولوية المرور للمشاة لا سند له في القانون باعتبار أن هذه المخالفة ركناً من أركان جرم التسبب بالإيحاء خلافاً لأحكام المادة (١/٤٢) من قانون السير الذي أدين به الظنين وكان عليها أن تقرر عدم مسؤوليته عن هذه المخالفة كما أخطأت محكمة استئناف عمان بقرارها الصادر في القضية رقم (٢٠٠٦/٢٥٣٤) إذ قررت تأييد هذا القرار المستأنف من قبل المحكوم عليه .

٤. أخطأت محكمة استئناف عمان بقرارها الصادر في القضية رقم (٢٠٠٦/٢٥٣٤) القاضي برد الاستئناف المقدم من قبل المحكوم عليه وتأييد القرار المستأنف من ناحية عدم إجابة طلب المحكوم عليه بوقف تنفيذ العقوبة بحقه لعلة عدم إسقاط الحق الشخصي مع أن إسقاط الحق الشخصي لا يعتبر من ضمن الحالات المنصوص عليها في المادة (٥٤ مكرر) من قانون العقوبات الباحثة في وقف تنفيذ العقوبة .

الخاتمة

بالتفريق نجد أن وزير العدل كان قد وجه الكتاب رقم ١٠/٧/٢٤٣ بتاريخ ٢٠٠٦/١٢/١٢ إلى رئيس النيابة العامة يطلب فيه عرض ملف القضية رقم ٢٠٠٦/٥٤٢ بداية جزاء الزرقاء والمفصلة بتاريخ ٣٠/٥/٢٠٠٦ بقرار يتضمن

١٠٠٠ / ٨٠ / ١٠٠٠
١٠٠٠ / ٨٠ / ١٠٠٠

١٠٠٠ / ٨٠ / ١٠٠٠
١٠٠٠ / ٨٠ / ١٠٠٠

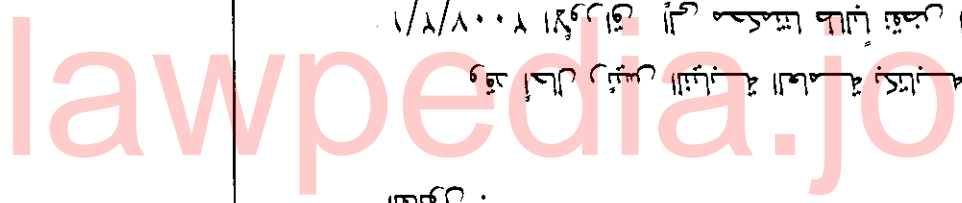
١٠٠٠ / ٨٠ / ١٠٠٠

١٠٠٠ / ٨٠ / ١٠٠٠

١٠٠٠ / ٨٠ / ١٠٠٠
١٠٠٠ / ٨٠ / ١٠٠٠

١٠٠٠ / ٨٠ / ١٠٠٠

١٠٠٠ / ٨٠ / ١٠٠٠
١٠٠٠ / ٨٠ / ١٠٠٠



١٠٠٠ / ٨٠ / ١٠٠٠
١٠٠٠ / ٨٠ / ١٠٠٠
١٠٠٠ / ٨٠ / ١٠٠٠
١٠٠٠ / ٨٠ / ١٠٠٠
١٠٠٠ / ٨٠ / ١٠٠٠
١٠٠٠ / ٨٠ / ١٠٠٠
١٠٠٠ / ٨٠ / ١٠٠٠
١٠٠٠ / ٨٠ / ١٠٠٠
١٠٠٠ / ٨٠ / ١٠٠٠
١٠٠٠ / ٨٠ / ١٠٠٠

3/1/20

...

...

...

...

...

...

...

...

...

...

...

lawpedia.jo

...

...

...

...